

دور البروسبوغرافيا في دراسة منتجي الأرشيف القضائي في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية الفرنسية (1830-1848)

The role of prosopography in studying the judicial archives producers in Algeria during the French colonial period (1830-1848)

زهية حاج محمد^{1*}، ممي أقبال²

¹ جامعة الجزائر 2- أبو القاسم سعد الله (الجزائر)،

zahia.hadjmohammed@univ-alger2.dz

² جامعة الجزائر 2- أبو القاسم سعد الله (الجزائر)

akbal.mehenni@univ-alger2.dz

تاريخ الإرسال: 2022/08/26 تاريخ القبول: 2023/01/19 تاريخ النشر: 2023/12/31

مستخلص

تكتسي البروسبوغرافيا أهمية بالغة في دراسة مختلف المجالات التاريخية، لاسيما عندما تكون المعطيات نادرة والمصادر غير متوافرة، أو يكون الأرشيف مبعثرا ومفقودا، في هذا السياق ارتأينا المساهمة في إعداد بروسبوغرافيا منتجي الأرشيف القضائي في الجزائر بداية الاحتلال الفرنسي، بهدف الوقوف على الدور الذي يقدمه هذا النهج في مجال الأرشيف التاريخي، حيث وقع اختيارنا على عينة القضاة الفاعلين خلال الفترة (1830-1848)، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: الدور الفعال للبروسبوغرافيا في التعرف على منتجي الأرشيف القضائي والكشف عن المنظومة والسياسة القضائية الاستعمارية، هذا مع وجود معوقات تحد من فاعلية توظيفها.

الكلمات المفتاحية: الأرشيف القضائي؛ البروسوبوغرافيا؛ منتجو الأرشيف؛ الجزائر؛ الفترة الاستعمارية الفرنسية.

Abstract

Prosopography is of great importance in the study of various historical fields, especially when data are scarce and sources are unavailable, or the archives is scattered and lost. In this context, we wanted to prepare a prosopography of judicial archives producers in Algeria at the beginning of the French colonization, with the aim of identifying the role that this approach plays in the field of historical archives, where we chose a sample of judges who are active during the period (1830-1848). The study reached a set of results, the most important of which are : the effective role of prosopography in identifying the judicial archives producers and revealing the judicial legal system and policy of colonialism, with the presence of obstacles that limit the effectiveness of its use.

Keywords : Judicial archives ; *prosopography*; archives producers; Algeria; French colonial period.

مقدمة

يعتبر الأرشيف القضائي المنتج في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية الفرنسية من أهم الأرصدة الأرشيفية التي تشهد على حقبة بارزة من تاريخ الجزائر، حاولت فيها سلطات الاحتلال إرساء نظام قضائي بديل عن النظام الذي كان سائدا في الفترة العثمانية، هدفت من خلاله بسط نفوذها من جهة، وطمس مقومات الشعب الجزائري وتفكيك وحدته من جهة أخرى.

لقد خلفت هذه الحقبة الاستعمارية رصيذا زاخرا من الوثائق الأرشيفية التي تكونت نتيجة نشاط مختلف المؤسسات القضائية، لكن هذا الأرشيف تم ترحيل الجزء الأكبر منه إلى

فرنسا عشية الاستقلال مع الأرصدة الأرشيفية الأخرى، بعد أن أدركت سلطات الاحتلال أن نتيجة الحرب لا يمكن أن تكون إلا باستقلال الجزائر، هذا ما أدى إلى تبعثر الأرشيف وفقدانه، وأعاق كتابة عدة جوانب من تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر.

بناء على ما سبق أصبحت دراسة هذا الأرشيف تدفع نحو توظيف آليات بحث جديدة، من بينها البروسبوغرافيا، كونها "مقاربة متعددة الطبقات لتحليل مجتمعات بأكملها"¹، حيث أكدت إيزابيل بريزي (Isabelle Parizet) على أن استخدام هذه المقاربة أصبح ضروريا، لقدرتها على تحليل الأرشيفات المتناثرة بدقة، ووضع مقارنات وتجميع العناصر المتفرقة التي تسمح بتتبع أثر نشاطات الفئة الإدارية المدروسة، العامة منها أو الخاصة على المدى الطويل².

من هنا جاءت هذه الدراسة التي حاولنا من خلالها المساهمة في إعداد بروسبوغرافيا منتجي الأرشيف القضائي في الجزائر بداية الاحتلال، المتمثلين في القضاة الفاعلين ما بين سنتي (1830- 1848)، بهدف الوقوف على الدور الذي تلعبه البروسبوغرافيا في مجال الأرشيف التاريخي؛ وعليه تم طرح السؤال التالي: ما مدى فاعلية استخدام البروسبوغرافيا في دراسة منتجي الأرشيف القضائي في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية الفرنسية (1830- 1848)؟

المناهج والأدوات

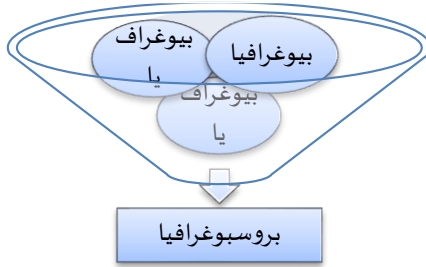
لتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المقاربة البروسبوغرافية، المتمثلة خطواتها في تحديد مجموعة البحث، جمع البيانات البيوغرافية، تحليل البيانات وعرض النتائج، حيث وقع اختيارنا على عينة مكونة من 200 قاضي فاعل خلال الفترة (1830- 1848).

1. البروسبوغرافيا

1.1. تعريف البروسبوغرافيا

البروسبوغرافيا مصطلح يوناني الأصل، ظهر في أوائل القرن 16، وهو مشتق من كلمة "προσωπογραφία"، المكونة من: "προσῶπον" "prosōpon"، الذي كان يعني قناع أو وجه، ثم "شخصية مسرحية" و"شخص" بشكل عام³، و"γράφειν" "graphein"، بمعنى كتابة أو رسم⁴.

تُعرف البروسبوغرافيا من الناحية اللغوية بأنها مصطلح بلاغي، "يعين نوعا من الوصف، الذي يهدف إلى التعريف بالسّمات الخارجية، الوجه وشكل الإنسان والحيوان"⁵، أما من الناحية الاصطلاحية عرفها أندريه شاستانيول بأنها نهج تحليلي "ينطلق من تكوين بطاقات فردية، تتضمن معلومات بيوغرافية متنوعة، التي يتم توفيرها لنا عن أشخاص، تربطهم ببعضهم البعض صلة مشتركة"⁶، كما أوضح لورانس ستون بأن البروسبوغرافيا تطورت لتصبح واحدة من أكثر التقنيات قيمة وشيوعا لمؤرخ البحث، وعرفها بأنها "التحقيق في الخصائص المشتركة لمجموعة من الفاعلين في التاريخ من خلال دراسة جماعية لحياتهم"⁷. وتجدر الإشارة إلى أن البيوغرافيا التي تحتويها البروسبوغرافيا ليست بيوغرافيا شخص منفرد، وإنما هي بيوغرافيا شخص تتكثف فيها كل خصائص المجموعة، حيث تكتسب بياناته الفردية قيمة ومعنى إذا تم تأطيرها في سياق جماعي، وقد كتب جان موران (Jean Maurin) في هذا الباب قائلاً أن "البروسبوغرافيا تتغذى على بيوغرافيات معينة، ولكنها تتخطاها جميعا، لأنها بعيدا عن كونها تراكما لأحداث فردية، هي تبحث في مسارات فردية من الثوابت والاختلافات وعلاقتها بمسارات أخرى من نفس الوسط، فلا تحتفظ أهداف البروسبوغرافيا إلا بنقط تربط الفرد بالمجتمع"⁸.



شكل رقم 1: علاقة البروسبيوجغرافيا بالبيوجغرافيا

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تعريف جان موران (Jean Maurin)⁹

نستنتج من خلال ما سبق، أن البروسبيوجغرافيا مقارنة ونهج بحثي، تستخدم لوصف مجموعة من الأفراد الفاعلين في وسط اجتماعي معين، الذين تربطهم علاقة مشتركة، وهذا عن طريق الفحص المقارن لبياناتهم البيوجغرافية، بهدف تحديد الخصائص الأساسية لهذه المجموعة وفهمها.

2.1. خطوات البروسبيوجغرافيا

تتوقف فاعلية البروسبيوجغرافيا على جملة من العوامل التي يجب التحقق منها قبل توظيفها، وهي تجاوبها مع إشكالية وأهداف البحث من ناحية، وتوافر المصادر من ناحية أخرى، كما أنها تخضع لمجموعة من القواعد والإجراءات، التي تنطوي تحت خطوات الأساسية التالية:



الشكل رقم 2: خطوات البروسبوغرافيا

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تعريف أندريه شاستانيول (André Chastagnol)¹⁰

1.2.1. تحديد مجموعة البحث

تتمثل أولى خطوات البروسبوغرافيا في تحديد طبيعة الرابط المشترك وإنشاء قائمة أفراد مجموعة البحث، الذين يقعون ضمن الإطار المخطط له مسبقا، وترتيبها ترتيبا زمنيا إن أمكن ذلك¹¹، إذ يجب على الباحث تحديد الصلة التي تربط أفراد المجموعة المستهدفة جيدا، وذلك عن طريق ضبط الحدود الموضوعية والجغرافية والزمنية¹²

2.2.1. جمع البيانات البيوغرافية

يقوم الباحث في هذه المرحلة "بتكوين بطاقة بيوغرافية كاملة ومرقمة لكل فرد، تحوي أصله ومسيرته المهنية وأنشطته، وذلك باستخدام جميع المصادر المتاحة"¹³، اعتمادا على نفس النموذج (شبكة الأسئلة)، كما يجب عليه التأكد من صحة المصادر، إذ يمكن أن

يتدخل لتأويل نقطة غامضة أو اقتراح تاريخ معين أو تصحيح معطيات في نوع من تحقيق للمصادر¹⁴.

3.2.1. تحليل البيانات

تتطلب هذه المرحلة التي تعتبر أطول جزء في العملية البروسبوغرافية إجراء فحص مقارنة لجميع البطاقات البيوغرافية، قصد تحديد العناصر المشتركة والخصائص الفردية، واستخلاص أكبر قدر ممكن من المعلومات¹⁵، وهذا باستخدام مختلف الأساليب الإحصائية، حيث "نصح نتائج التحليل أكثر وضوحا عند تحويلها إلى جداول ورسوم بيانية"¹⁶.

4.2.1. عرض النتائج

يصل الباحث إلى آخر مرحلة، التي يقوم فيها بعرض النتائج المتحصل عليها، وذلك بإتباع إحدى الطرق التالية¹⁷:

- تحرير البطاقات البيوغرافية فقط دون تعليق (قواميس بيوغرافية).
- تقديم الدراسة التحليلية التركيبية دون تضمين البطاقات البيوغرافية.
- تقديم البطاقات البيوغرافية المجمعة، وإحاقها بالتحليل والنتائج.

2. الأرشيف القضائي

1.2. تعريف الأرشيف القضائي

الأرشيف القضائي هو "أي معلومة أو وثيقة تم إنتاجها أو استلامها أو حفظها أو أرشفتها من قبل محكمة فيما يتعلق بإجراءاتها القضائية، ويشمل على وجه الخصوص: الملفات القضائية، سجلات ومحاضر وجداول الجلسات، فهرس الملفات، سجلات الإجراءات، وكل وثيقة تتعلق بالإجراءات القضائية"¹⁸.

لا يشمل الأرشيف القضائي الوثائق التي تم جمعها من طرف موظفي المحكمة ولا تتعلق بالإجراءات القضائية، مثل سجلات الأراضي أو التراخيص، ويستثنى منه أيضا المعلومات التي تتعلق بتسيير المحكمة وإدارتها، بما في ذلك برامج تدريب القضاة، الجداول الزمنية للقضاة والجلسات وإحصاءات النشاط القضائي، كما أنه لا ينطبق على الملاحظات والمذكرات والوثائق أو المعلومات التي يعدها ويستخدمها القضاة، موظفو القضاء والموظفون الآخرون بالمحكمة¹⁹.

وقد جاء في المادة الثانية من المرسوم التنفيذي رقم 96-168 المؤرخ في 13 ماي 1996، الذي يحدد كفاءات تسيير الأرشيف القضائي وحفظه: "يتكون الأرشيف القضائي من مجموع الوثائق التي أنتجتها المصالح القضائية أو استلمتها في إطار ممارسة أعمالها"²⁰. وبالتالي، يعتبر الأرشيف القضائي مجموع الوثائق المنتجة والمستلمة من طرف الهيئات القضائية أثناء أداء مهامها، ويشمل كل الوثائق المتعلقة بالإجراءات القضائية.

2.2. أهمية الأرشيف القضائي

تنبع أهمية الأرشيف القضائي من أهمية القضاء في حد ذاته، باعتباره السبيل الوحيد الذي يلوذ إليه الأشخاص الطبيعيين والمعنويين للحصول على حقوقهم وحررياتهم، فهو وسيلة قانونية لإثبات الحقوق أمام الجهات القضائية، كما أنه يشكل مادة غنية للبحث من خلال ما يحتويه من معلومات، ليس للباحثين الذين يركزون على أفراد أو أحداث معينة فقط، بل أيضا لأولئك الذين يرغبون في تتبع التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية للظاهرة معينة، بالإضافة إلى أنه -كغيره من الأرصداء الأرشيفية- مصدر هام لكتابة التاريخ وتشكيل التراث الوثائقي، وركيزة أساسية من ركائز الهوية الوطنية، وحافظ للذاكرة الجماعية التي تعكس نجاحات وإخفاقات الأمم وسبل تفكيرها ونشاطاتها وتثبيت سيادتها.

3.2. الأرشيف القضائي المنتج خلال الفترة الاستعمارية الفرنسية

هو مجموع الوثائق الأرشيفية التي تكونت نتيجة نشاط الهيئات القضائية القائمة في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية الفرنسية، والمحفوظ بالأرشيف الوطني لما وراء البحار (ANOM) بأكس آن بروفانس، ضمن السلسلة (T) والسلسلة الفرعية (F81)، وكذلك الوثائق المحفوظة بالأرشيف الوطني الفرنسي (CARAN) بباريس، فيما يتم حفظ جزء قليل منه بمركز الأرشيف الوطني الجزائري، كأرشيف السجون وأرشيف متفرق لبعض القضايا.

3. مساهمة لإعداد بروسوبوغرافيا منتجي الأرشيف القضائي في الجزائر

من أجل إنجاز بروسوبوغرافيا منتجي الأرشيف الفاعلين في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية الفرنسية (1830-1848) اتبعنا الخطوات التالية:

1.3. تحديد مجموعة البحث (قائمة القضاة)

بعد قيامنا بدراسة مستقبلية دقيقة لمنتجي الأرشيف الفاعلين في الجزائر أثناء الفترة الاستعمارية الفرنسية (1830-1848)، والمتمثلين في مجموع القضاة وأعاونهم من (موثقين، مترجمين، محضرين، محامين، أمناء ضبط وغيرهم)، والذين تم حصر أسمائهم من خلال عملية مسح شامل للنصوص التشريعية الصادرة في النشرات والجرائد الرسمية وقع اختيارنا على عينة القضاة، المقدر عددهم بـ 200 قاضي، وهذا نظرا لندرة المعطيات والمصادر المتعلقة بأعاون القضاة، وأحيانا انعدامها تماما.

ومن أجل تحديد الرابط المشترك حددنا مجالات الدراسة التالية:

مجالات الدراسة		
المجال الزمني	المجال الجغرافي	المجال الموضوعي
الفترة الممتدة من بداية الاحتلال (5 جويلية 1830) إلى غاية تاريخ قيام ثورة (22 فيفري 1848)	المؤسسات القضائية الموجودة بالجزائر	منتجو الأرشيف القضائي (القضاة)

جدول رقم 1: مجالات الدراسة

المصدر: من إعداد الباحث، بناء على إشكالية وأهداف البحث

2.3. جمع البيانات البيوغرافية

حاولنا جمع أكبر قدر ممكن من البيانات البيوغرافية حول القضاة، من خلال مصادر المعلومات المتوفرة باختلاف أنواعها وأشكالها، من مؤلفات، مخطوطات، قواعد بيانات وغيرها، خاصة الوثائق الأرشيفية التي كانت المصدر الرئيس، الذي اعتمدنا عليه دراستنا، ونذكر على سبيل المثال:

- ✓ الوثائق الأرشيفية المحفوظة بالأرشيف الوطني الفرنسي (CARAN): الملفات المهنية وسجلات تعيينات وتحولات القضاة²¹.
- ✓ الوثائق الأرشيفية المحفوظة بالأرشيف الوطني ما وراء البحار (ANOM): الملفات المهنية وسجلات تعيينات وتحولات القضاة²².
- ✓ قاعدة بيانات بروسوغرافية للقضاة، التي تعتبر مساهمة رائدة في مجال القضاء: (Annuaire rétrospectif de la magistrature XIX^e- XX^e siècles)²³.

ومن أجل بناء منهجي وموحد لمجموع البطاقات البيوغرافية، اعتمدنا في جمع البيانات على نفس النموذج القائم على (شبكة الأسئلة)، التي قمنا بصياغتها وفقا لإشكالية وهدف

البحث، وما توفره المصادر من معلومات، حيث أوضحت هيلدي دي ريدرسيمونز (Hilde De Ridder Symoens) في هذا الشأن أن "البروسوبوغرافيا دراسة تبدأ من شبكة الأسئلة، وتجمع البيانات حول مجموعة محددة جيدا من الأشخاص، وعلى أساس هذه المعلومات التي تم جمعها يمكن الإجابة على الأسئلة التاريخية²⁴.
وعليه، استندنا في عملية جمع البيانات البيوغرافية للقضاة إلى شبكة الأسئلة التالية:

2- المسار التعليمي والعلمي	1- البيانات الشخصية
- ما هو مستواه التعليمي؟ - ما تخصصه؟ - من هم أساتذته؟ - من هم تلاميذته؟ - ما هي شهاداته؟ - ما هي مؤلفاته؟ - فيما تتمثل آثاره؟	- ما هو اسم ولقب القاضي؟ - ما أصله؟ - ما هو تاريخ ومكان ولادته؟ - ما اسم ولقب زوجته؟ - ما هو تاريخ زواجه؟ - ما هو تاريخ ومكان وفاته؟
3. المسار الوظيفي	
- ما هي المناصب التي تقلدها؟ - ما هي تواريخ تعييناته؟ - ما هي تواريخ تحويلاته؟ - ما هو تاريخ تقاعده؟ - ما هي تكريماته؟	

جدول رقم 2: شبكة الأسئلة

المصدر: من إعداد الباحث، بناء على إشكالية وأهداف البحث

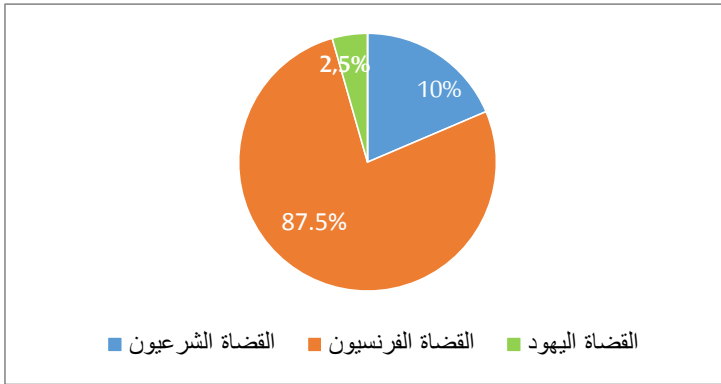
3.3. تحليل البيانات

لثمين البيانات التي أفرزتها المقاربة البروسوبوغرافية قمنا بالفحص المقارن لكافة البطاقات البيوغرافية، قصد تحديد أوجه التشابه والتمايز، واستخراج الخصائص المشتركة للقضاة.

النسبة %	التكرارات	القضاة
10	20	القضاة الشرعيون
87,5	175	القضاة الفرنسيون
2.5	5	القضاة اليهود
100	200	المجموع

جدول رقم 3: أنواع القضاة الذين تم تعيينهم خلال الفترة (1848 - 1830)

المصدر: النصوص التشريعية الصادرة في النشرات والجرائد الرسمية خلال الفترة (1848 - 1830)

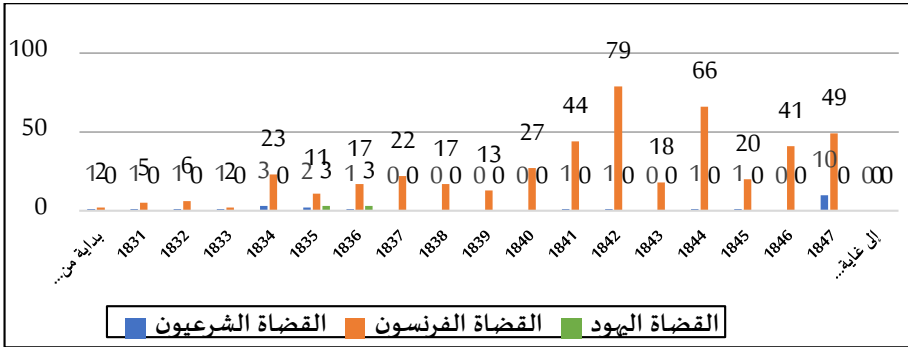


شكل رقم 3: أنواع القضاة الذين تم تعيينهم خلال الفترة (1848 - 1830)

المصدر: النصوص التشريعية الصادرة في النشرات الرسمية خلال الفترة (1848 - 1830)

تحليل الشكل رقم 3:

يوضح الشكل السابق الهيمنة الكبيرة للقضاة الفرنسيين على مجال القضاء، الذين بلغ عددهم 175 قاضي ما يعادل نسبة (87.5%)، فيما نلاحظ أن عدد القضاة الشرعيين هو 20 قاض بنسبة (10%)، في حين بلغ عدد القضاة اليهود 5 قضاة بنسبة (2.5%)، هذا ما يعكس بشكل جلي مدى التضييق على القضاء الشرعي الجزائري، ليحل محله القضاء الوضعي الفرنسي، حيث حاولت السلطات الفرنسية منذ بداية احتلالها للجزائر تطبيق سياسة الإدماج في المجال القضائي²⁵، فعملت على تقليص عدد القضاة الشرعيين والحد من صلاحياتهم، وإحالة نزاعات المسلمين إلى القضاة الفرنسيين، قصد تعقيد الإجراءات القضائية على الجزائريين من جهة، وإضفاء الشرعية في مصادرة الأراضي وقمع الثورات الشعبية والقضاء على المقاومين والمشتبه في أمرهم من جهة أخرى. أما بالنسبة للقضاة الشرعيين الذين تم تعيينهم فيرجع ذلك إلى أن السلطات الفرنسية سمحت للجزائريين في بداية الاحتلال الاحتفاظ بقوانينهم، وتركهم يمارسون نشاطاتهم - تحت مراقبتها- وعملت على التقرب منهم قصد مساعدتها في إدارة شؤون الجزائريين، أما من رفض العمل بجانبها ووقف أمام ممارساتها الاستعمارية، ولم ينساق وراء الإغراءات والترقيات الإدارية فكان مصيره السجن أو العزل أو النفي، ومن بواكير أعمالها التي قامت بها في هذا الصدد نفيا لشيخ الإسلام المفتي محمد ابن العنابي، وإلغاء منصبه سنة 1830²⁶.



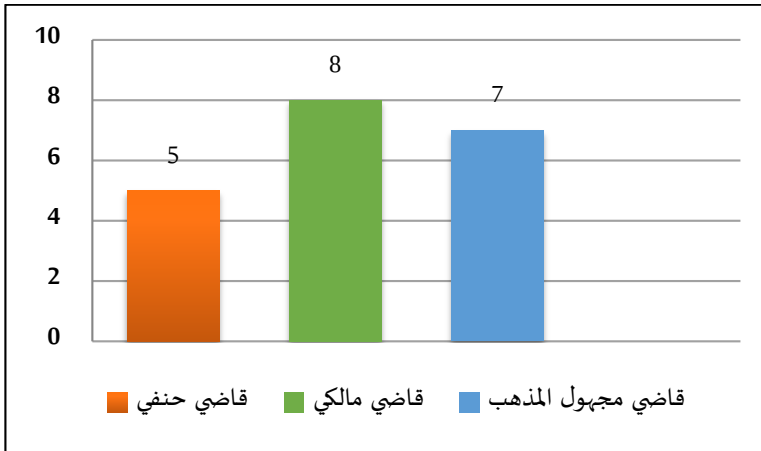
شكل رقم 4: تعيينات القضاة حسب السنوات

المصدر: النصوص التشريعية الصادرة في النشرات الرسمية خلال الفترة (1830 - 1848)

تحليل الشكل رقم 4

يبين الشكل أعلاه أن تعيينات القضاة خلال الفترة (1830-1834) كانت قليلة جداً، تراوحت ما بين قاضيين و6 قضاة فرنسيين، وقاض شرعي واحد فقط، لأن فرنسا لم تقرر بشأن مصير الجزائر قراراً نهائياً بداية الاحتلال، الأمر الذي أدى إلى ترددها بشأن التنظيم القضائي الواجب إقراره²⁷، في حين نلاحظ سنة 1834 ارتفاع عدد القضاة الفرنسيين إلى 23 قاض، فيما تم تعيين 3 قضاة شرعيين فقط، فبعد صدور الأمر الملكي المؤرخ في 22 جويلية 1834، الذي تم بموجبه اعتبار الجزائر "ممتلكات فرنسية في شمال إفريقيا"، ضاعفت سلطات الاحتلال إمكانياتها البشرية لتحقيق غاياتها في مجال القضاء. أما خلال الفترة (1835-1840)، التي بلغ فيها عدد القضاة الفرنسيين ما بين 12 و27 قاض، لم يتجاوز عدد القضاة الشرعيين قاضيين اثنين فقط ما بين سنتي 1835 و1836، ولم يعين أي قاض ما بين سنتي 1837 و1840، وهذا دليل على مدى حرص سلطات الاحتلال على إبراز القاضي الفرنسي وإخفاء القاضي الشرعي، أما عن تعيينات القضاة اليهود فكانت خلال سنتي 1835 و1836، حيث تم تعيين 5 قضاة فقط، ذلك لأن اليهود

الذين كانوا أقلية في الجزائر خضعوا للمحاكم الفرنسية منذ بداية الاحتلال، كما نلاحظ تزيادا ملحوظا في عدد القضاة الفرنسيين الذي بلغ 44 قاض سنة 1841، وهي سنة الأساس التي وضعت فيها دعائم القضاء الفرنسي، حيث صدر الأمر الملكي المؤرخ في 28 فيفري 1841 الذي تم بموجبه إنشاء محكمة عليا أوكلت لها مهمة الاستئناف، ولم يبق للقاضي الشرعي سوى النظر في القضايا الجنائية، وقد شهدت تعيينات القضاة الفرنسيين ذروتها سنة 1842، المقدر عددهم بـ 79 قاض، فيما واصلت سلطات الاحتلال تدجينها للقضاة الشرعيين، الذين لم يتجاوز عددهم قاض واحد خلال السنة أولا يتم تعيينهم نهائيا، وذلك بعد صدور مرسوم 26 سبتمبر 1842، الذي منح للمحاكم الفرنسية حق النظر في القضايا التي تخص المسلمين، ورغم أننا نلاحظ غياب التعيينات بداية سنة 1848، إلا أنها عرفت تزيادا بعد قيام ثورة 22 فيفري بفرنسا وتغيير نظام الحكم بالجزائر، الذي أعطى دفعا قويا لبسط المجال للقضاة الفرنسيين، واضطهاد القضاة الشرعيين بكل الوسائل التشريعية.



شكل رقم 5: أنواع القضاة الشرعيين الفاعلين خلال الفترة (1830-1848)

المصدر: النصوص التشريعية الصادرة في النشرات الرسمية خلال الفترة (1830-1848)

تحليل الشكل رقم 5

يوضح الشكل خلال الفترة (1830-1848) تم تعيين 8 قضاة مالكية، و5 قضاة حنفية، في حين 7 قضاة لم يتم تحديد مذهبهم في النصوص التشريعية، فبالإضافة إلى التقليل الكبير في عدد القضاة الشرعيين، عملت سلطات الاحتلال على إلغاء صلاحيات القاضي الحنفي دون إلغاء منصبه، وهو ما جاء في النصوص التشريعية المتعلقة بالقضاء، لاسيما قرار 22 أكتوبر 1830، الذي جعل دوره استشاريا، حيث تعتبر هذه الخطوة التي انتهجتها سلطات الاحتلال تعد صارخ على حرية القاضي الحنفي وسلطته، هدفت من خلالها تشتيت المؤسسات الدينية والقضائية في إطار سياسة التفريق²⁸.

المؤسسات القضائية	الأنواع	مناطق التوزيع	تشكيلة القضاة
المؤسسات الفرنسية	المحاكم الابتدائية	الجزائر- وهران- عنابة- البليدة- سكيكدة	رئيس- نائب رئيس- قاضي- نائب قاضي- قاضي تحقيق- وكيل ملك- نائب وكيل ملك
	المحاكم التجارية	الجزائر- وهران	رئيس- قاضي- مساعد قاضي
	المحكمة العليا	الجزائر	رئيس- نائب رئيس- قاضي- نائب قاضي- وكيل عام- نائب وكيل عام- مستشار- نائب مستشار- محامي عام
محاكم الصلح	الجزائر- وهران- عنابة- سكيكدة- قسنطينة- البليدة- القليعة- الدويرة- مستغانم- بوفاريك	قاضي صلح	

رئيس- قاضي- نائب قاضي	الجزائر	محكمة الجنايات	
الحاكم العام- الضباط- رؤساء المقاطعات والدوائر	الجزائر- وهران- قسنطينة	مجالس الحرب المحاكم التأديبية	
قاضي مالكي- قاضي حنفي	الجزائر- وهران- مستغانم- البلدة	المحاكم الشرعية	المؤسسات الإسلامية
قاضي (حاخام)	وهران- الجزائر	المحاكم اليهودية	المؤسسات اليهودية

جدول رقم 4: المؤسسات القضائية القائمة في الجزائر خلال الفترة (1830- 1848)

المصدر: النصوص التشريعية الصادرة في النشرات الرسمية خلال الفترة (1830- 1848)

تحليل الجدول رقم 4

يبين الشكل السابق مختلف المؤسسات القضائية التي استحدثتها سلطات الاحتلال خلال الفترة (1830- 1848)، حيث نلاحظ التباين الواضح بين المحاكم الفرنسية والشريعة واليهودية، من حيث عددها وتشكيلتها ومناطق توزيعها، حيث حرصت السلطات الاستعمارية على توسيع المحاكم الفرنسية والتطبيق على المحاكم الشرعية، فبالرجوع إلى أولى التشريعات القضائية التي سنتها بداية الاحتلال، نجد أنها كانت خرقاً للمبادئ القانونية التي نصت عليها اتفاقية الاستسلام، حيث تمثلت أول خطوة بادرت بها لإدماج القضاء الشرعي في القضاء الفرنسي في إقرارها لمبدأ وحدة الجهات القضائية، وهذا بإنشاء محكمة مختلطة للنظر في القضايا المدنية والجنايات لجميع سكان الجزائر، ورغم رجوعها إلى تطبيق مبدأ شخصية الجهات القضائية وبقاء المحاكم الشرعية، إلا أنها قامت بتجريدتها من سلطة إصدار الأحكام الجنائية في القضايا التي تهم الجرائم والجنح ومنحتها للمحاكم الفرنسية، وحتى الأحكام المدنية باتت ابتدائية، لا يتم تنفيذها إلا بعد المصادقة عليها من طرف محكمة الاستئناف، كما أصبحت المحاكم الفرنسية تنظر في القضايا التي

تخص المسلمين، رغم أنها كانت غير مؤهلة للنظر في قضايا الأحوال الشخصية الخاصة بالمسلمين، وغيرها من المسائل التي ليست من اختصاص القاضي غير المسلم، لجهله بالشريعة الإسلامية وأعراف وخصوصيات المجتمع الجزائري.

4.3. عرض النتائج

توصلت الدراسة إلى مجموعة النتائج التالية:

- التعرف على منتجي الأرشيف القضائي، المتمثلون في القضاة الفاعلين في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية الفرنسية، باختلاف أنواعهم (القضاة الشرعيون والفرنسيون واليهود).
- الكشف عن مدى حرص السلطات الاستعمارية منذ بداية الاحتلال على مضاعفة عدد القضاة الفرنسيين، وبالمقابل تقليص عدد القضاة الشرعيين بهدف تجريدهم من صلاحياتهم.
- رصد مختلف المؤسسات القضائية القائمة في الجزائر، من حيث عددها وتشكيلتها ومناطق توزيعها، حيث عملت السلطات الاستعمارية جاهدة على توسيع المحاكم الفرنسية والتضييق على المحاكم الإسلامية.
- الوقوف على مصير القضاء الشرعي في الجزائر بداية الاحتلال الفرنسي، الذي كان مسرحا لعمليات إدماج مزيف وتذويب منظم، فنن بواسطة سلسلة من التشريعات الجائرة، التي غيرت أحكامه النابغة من الدين الإسلامي وأفرغته من محتواه.
- الكشف عن السياسة القضائية المنتهجة من طرف السلطات الاستعمارية لإضعاف القضاء الشرعي وتفكيكه تمهيدا لإلغائه، والقائمة على فك الارتباط بين القضاء والدين، ذلك لأنها علمت أن الدين الإسلامي هو أحد المقومات الأساسية لوجود واستقرار المجتمع الجزائري.

- توفير دليل بحث أرشيفي، يشمل معلومات عديدة ومتنوعة حول مختلف الجوانب المتعلقة بالتنظيم القضائي في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية الفرنسية (1830-1848).

5.3. مقترحات

على ضوء النتائج السابقة ارتأينا تقديم المقترحات التالية:

إنشاء قاعدة بيانات بروسبوغرافية، تشمل القضاة الذين تم تناولهم في هذه الدراسة، قصد تسهيل عملية البحث واسترجاع المعلومات.

إجراء دراسة بروسبوغرافية شاملة وواسعة على باقي القضاة الفاعلين في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية الفرنسية (1848-1962)، من أجل الإلمام بكافة الجوانب المتعلقة بالتنظيم القضائي.

توظيف البروسبوغرافيا في دراسة مختلف منتجي الأرشيف القضائي، المتمثلين في أعوان القضاء (موثقين، مترجمين، محضرين، محامين، وغيرهم)، وإنشاء قواعد بيانات بروسبوغرافية متخصصة ضمن فرق بحث جماعية، مع ضرورة الاستعانة بخبراء ومتخصصين في إنجازها.

توسيع استخدام البروسبوغرافيا للبحث في كافة مجالات الأرشيف، بغية تسليط الضوء على تاريخ الجزائر السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ... إلخ.

تنظيم ملتقيات وطنية حول مساهمات البروسبوغرافيا في مختلف ميادين التاريخ، قصد إضافة مساحات جديدة للبحث التاريخي.

خاتمة

نستنتج من خلال هذه الدراسة الدور الفعال الذي تلعبه البروسبوغرافيا في دراسة

الأرشيف القضائي المنتج في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية الفرنسية، فهي أداة عملية لتتبع مسار منتجي الأرشيف في أدق تفاصيلها وتقديم صورة كاملة حول التنظيم القضائي في الجزائر، الذي تطور بتطور الاحتلال نفسه. ورغم حدود البروسبوغرافيا التي اعترضت الدراسة، وأثرت سلبا على دقة النتائج، كندرة المصادر المتعلقة ببعض القضاة، وصعوبة الحصول على أرشيف القضاة الجزائريين المحفوظ بمراكز الأرشيف الفرنسية، إلا أنها مقاربة هامة من شأنها أن تقدم تساؤلات جديدة أمام المهتمين بدراسة الأرشيف القضائي خاصة والأرشيف التاريخي عامة.

المراجع

1. المبكر، محمد، 1998. البروسبوغرافيا في الدراسات التاريخية. في: *مجلة أمل*، مج. 5، ع. 15، ص.ص. 7-17.
2. المرسوم التنفيذي رقم 96-168. المؤرخ في 13 ماي 1996، يحدد كفاءات تسيير الأرشيف القضائي وحفظه، الجريدة الرسمية، ع. 30، المؤرخة في 15 ماي 1996. ص.ص. 8-10.
3. بورغدة، رمضان، 2009. جوانب من تطور السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر خلال الفترة 1830-1892. في: *مجلة الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية*، مج. 2، ع. 4، ص.ص. 283-313.
4. سعد الله، أبو القاسم، 1998. *تاريخ الجزائر الثقافي*، ج. 4، 1830-1954. بيروت: دار الغرب الإسلامي.
5. قلفاط، عبد الباسط، 2015. *سياسة الاحتلال الفرنسي تجاه القضاء الإسلامي في الجزائر ما بين 1830-1892 م*. الجزائر: وزارة الشؤون الدينية والأوقاف. ردمك: 8-034-35-9947-978.
6. Chantraine, Pierre, 1968. *Dictionnaire étymologique de la langue grecque: Histoire des mots*, vol. I. Paris: Éd. Klincksieck.
7. Chantraine, Pierre, 1975. *Dictionnaire étymologique de la langue grecque: Histoire des mots*, vol. III. Paris: Éd. Klincksieck.
8. Chastagnol, André, 1970. La Prosopographie, méthode de recherche sur l'histoire du bas Empire. In: *Annales. economies, sociétés, civilisations*, vol. 25, n° 5, pp. 1229- 1235.

9. Collot, Claude, 1987. *Les Institutions de l'Algérie durant la periode coloniale (1830-1962)*. Paris: Éd. CNRS; Alger: OPU.
10. Comité consultatif sur l'utilisation des nouvelles technologies par les juges, 2005. *Modèle de politique sur l'accès aux archives judiciaires au Canada*.
11. Dossier personnel : Magistrats- ANOM, Cote: EE. Registre matricule : ANOM, Cote : D2C.
12. Dossier personnel : Magistrats- CARAN, Cote : BB/6(II), Registre matricule : CARAN, Cote : BB/6.
13. Farcy, Jean-Claude, Fry, Rosine, 2010. *Annuaire rétrospectif de la magistrature XIX^e-XX^e siècles* [en ligne]. (Consulté le 25/6/2020). Disponible à l'adresse: <https://annuaire-magistrature.fr>.
14. Keats- Rohan, Katharine, 2003. *Progress or perversion? Current Issues in Prosopography: An Introduction* [en ligne]. (Consulté le 20/2/2019). Disponible à l'adresse: <http://users.ox.ac.uk/~prosop/progress-or-perversion.pdf>.
15. Littré, Emile, 1874. *Dictionnaire de la langue française*, vol. 3, Paris: Librairie Hachette et Cie.
16. Maurin, Jean, 1982. La Prosopographie romaine: pertes et profits. In: *Annales. economies, sociétés, civilisations*, vol. 37, n° 5- 6. pp. 824-836.
17. Parizet, Isabelle, 2007. Méthodes de la prosopographie de l'époque contemporaine. In: Ecole pratique des hautes études, Section des sciences historiques et philologiques. *Livret- Annuaire* 21, 2005- 2006. pp. 319-324.
18. Ridder Symoens (de), Hilde, 1991. Prosopografie en middeleeuwse geschiedenis: een onmogelijke mogelijkheid? In: *Handelingen der Maatschappij voor Geschiedenis en Oudheidkunde te Gent*, n° 45, pp. 95-117.
19. Stone, Lawrence, 1971. Prosopography. In: *Daedalus*, vol. 100, n° 1. pp.46- 79. Verboven, Koenraad, Carlier, Myriam, Dumolyn, Jan, 2007. A short manual to the art of prosopography. In: Kathrine Keats Rohan. *Prosopography: Approaches and Applications. A Handbook*. Oxford: Unit for prosopographical research. pp. 35- 69

الهوامش

- ¹ - Keats- Rohan, Katharine, 2003. *Progress or perversion? Current issues in prosopography: An Introduction*[en ligne]. (Consulté le 20/2/2019). Disponible à l'adresse: <http://users.ox.ac.uk/~prosp/progress-or-perversion.pdf>.
- ² - Parizet, Isabelle, 2007. Méthodes de la prosopographie de l'époque contemporaine. In: Ecole pratique des hautes études, Section des sciences historiques et philologiques. *Livret- Annuaire* 21, 2005- 2006. p. 313.
- ³ - Chantraine, Pierre, 1975. *Dictionnaire étymologique de la langue grecque: Histoire des mots*, vol. III. Paris: Éd. Klincksieck. p. 942.
- ⁴ - Chantraine, Pierre, 1968. *Dictionnaire étymologique de la langue grecque: Histoire des mots*, vol. I. Paris: Éd. Klincksieck. pp. 235- 236.
- ⁵ - Littré, Emile, 1874. *Dictionnaire de la langue française*, vol. 3. Paris: Librairie Hachette et Cie. p. 1361.
- ⁶ - Chastagnol, André, 1970. La Prosopographie, méthode de recherche sur l'histoire du Bas Empire. In: *Annales. economies, sociétés, civilisations*, vol. 25, n° 5, p. 1229.
- ⁷ - Stone, Lawrence, 1971. Prosopography. In: *Daedalus*, vol. 100, n° 1. p. 46.
- ⁸ - Maurin, Jean, 1982. La Prosopographie romaine: pertes et profits. In: *Annales, economies, sociétés, civilisations*, vol. 37, n° 5- 6. p.825.
- ⁹ - *Ibid.*
- ¹⁰ - Chastagnol, André. *Op. cit.* p.1229.
- ¹¹ - *Ibid.*
- ¹² - Verboven, Koenraad, Carlier, Myriam, Dumolyn, Jan, 2007. A short manual to the art of prosopography. In: Kathrine Keats Rohan. *Prosopography approaches and applications: A Handbook*. Oxford: Unit for Prosopographical Research. pp. 51- 52.
- ¹³ - Chastagnol, André. *Op. cit.* p. 1229.
- ¹⁴ - المبكر، محمد، 1998. البروسوبوغرافيا في الدراسات التاريخية. في: *مجلة أمل*، مج. 5، ع. 15. ص. 9.
- ¹⁵ - Chastagnol, André. *Op. cit.* p. 1229.
- ¹⁶ - Verboven, Koenraad, Carlier, Myriam, Dumolyn, Jan. *Op. cit.* p. 30.
- ¹⁷ - Ridder Symoens (de), Hilde, 1991. Prosopografie en middeleeuwse geschiedenis: een onmogelijke mogelijkheid? In: *Handelingen der Maatschappij voor Geschiedenis en Oudheidkunde te Gent*, n° 45, p. 96.
- ¹⁸ - Comité consultatif sur l'utilisation des nouvelles technologies par les juges, 2005. *Modèle de politique sur l'accès aux archives judiciaires au Canada*. p. 18.
- ¹⁹ - *Ibid.*

- ²⁰- المرسوم التنفيذي رقم 96-168، المؤرخ في 13 ماي 1996، يحدد كفاءات تسيير الأرشيف القضائي وحفظه، الجريدة الرسمية، ع. 30، الصادرة في 15 ماي 1996، ص. 8.
- ²¹ - Dossier personnel : Magistrats- CARAN, Cote : BB/6(II). Registre matricule : CARAN, Cote : BB/6.
- ²² - Dossier personnel : Magistrats- ANOM, Cote: EE. Registre matricule : ANOM, Cote : D2C.
- ²³ - Farcy, Jean-Claude, Fry, Rosine, 2010. *Annuaire rétrospectif de la magistrature XIX^e-XX^e siècles*[en ligne].[Consulté le 25/6/2020]. Disponible à l'adresse: <https://annuaire-magistrature.fr/>
- ²⁴ - Ridder Symoens (de), Hilde. *Op. cit.* p. 96.
- ²⁵ - بورغدة، رمضان، 2009. جوانب من تطور السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر خلال الفترة 1830-1892. في: *مجلة الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية*، مج. 2، ع. 4، ص.ص. 284.
- ²⁶- سعد الله، أبو القاسم، 1998. *تاريخ الجزائر الثقافي*، ج. 4، 1830-1954. بيروت: دار الغرب الإسلامي. ص. 350.
- ²⁷ - Collot, Claude, 1987. *Les Institutions de l'Algérie durant la periode colonial (1830- 1962)*. Paris: Éd. CNRS; Alger: OPU. p. 166.
- ²⁸ - قلفاط، عبد الباسط، 2015. *سياسة الاحتلال الفرنسي تجاه القضاء الإسلامي في الجزائر ما بين 1830-1892 م*. الجزائر: وزارة الشؤون الدينية والأوقاف. ص. 99.